

وفقاً لدراسة حديثة

إصلاح الإدارة العامة للدولة بداية المسار الصحيح للاقتصاد اليمني

الثورة/عبدالله الخولاني

دعت دراسة حديثة إلى فتح البوابة الرئيسية للإصلاحات المتعلقة بالإدارة العامة للدولة وإعطاء اهتمام أكبر للإصلاح الإداري والمالي، الذي يجب أن يتواءم مع التكيف الاقتصادي للمرحلة الانتقالية في اقتصاد اليمن كدولة اتحادية سوف تحكمها منظومة من الاستراتيجيات الشاملة والسياسات القطاعية الكلية من جهة، والتنمية المحلية بالنظم الاقتصادية والمالية اللامركزية التي ستؤثر حتماً في تطوير اقتصادات الموقع الجغرافي للأقاليم أو (الحكومات المحلية) من جهة أخرى، وعلى أن يكون هذا الأمر في إطار علاقة تكاملية متلازمة ومتوازنة نحو الأهداف الكلية للتنمية المستدامة.

وأكدت الدراسة الموسومة حول أهمية السياسات الاقتصادية والمالية للدولة، والتي أعدها الخبير الاقتصادي الدكتور محمد أرسلان، أن إصلاح الإدارة العامة للدولة وإعطاء عناية واهتمام أكبر من أجل تخطيط وتنظيم إدارة اقتصاد المال الحكومي، وتحسين أداء وفعالية أدوات المالية العامة وموازنة الدولة على صعيد العلاقة بين المركز والمحليات - الفيدرالية - وتحديدًا ترشيد أفضى الإنفاق العام الاستثماري لصالح النهوض بمشروعات البنية الأساسية سوف يكون من أبرز المعالم والسمات التي سيمتيز بها طابع الاقتصاد اليمني خلال المرحلة الراهنة ثم المستقبل المنظور، وبالتالي فإن هذه الرؤية الجديدة عن طبيعة الفروق التي ستظهر بين اقتصادات الماضي واقتصادات المستقبل في التوجه نحو بناء أليات ما يعرف باقتصاد السوق الاجتماعي المنظم الذي يركز على إعطاء المزيد من خدمات البنية الأساسية والإنتاجية ومشروعات المنافع العامة لصالح المجتمعات السكانية والمحلية والاستقرار والتنمية المستدامة.

برنامج وطني

ويرى أساتذ الاقتصاد بجامعة عدن أرسلان أن هناك تصورات عمومية ومدخلة حول الإجراءات المتعلقة بالخروج من الأزمة السياسية ذات الصلة بالإدارة العامة للدولة والسياسات المالية العامة في الأمد القصير ومنها اتخاذ التدابير الهامة في معالجة القضايا أو المشكلات (الطارئة)، لا سيما في قطاعات البنية التحتية (قطاع الكهرباء، قطاع المياه، الاتصالات، النقل... إلخ)، فإن ذلك لا يعني إطلاقاً أن هناك تصوراً أو رؤية استراتيجية متكاملة ومتناسقة الأبعاد حول وضع برنامج للإصلاح الإداري والمالي يواكب متطلبات اقتصاد المرحلة الانتقالية، وذلك في إطار التهيئة القطرية للدولة الاتحادية الأمولة، على المستوى الوطني



في اليمن، ولذلك يجب تقييم هذا الأمر بصورة استثنائية عاجلة وتصميم برنامج وطني جديد للإصلاح الإداري والتكيف الاقتصادي تكون له منظومة متناسقة من الأهداف والليات أو ميكانيزمات يتبلور فيها تطوير وتحديث البناء المؤسسي للإدارة الحكومية على قاعدة من القوانين والنظم الفعالة - خارج الروتين أو البيروقراطية - وزيادة وعي الأفراد، أي تأهيل القيادات والملاكات في المستويات العليا والوسطى والأدنى للموظفين العموميين، وذلك باعتبار أن الفرد هو محور كل مشروع وإصلاح جاد في سلوكه المهني والوظيفي والأخلاقي وأساس لمقاومة الفساد الذي غالباً ما نشكو منه في الإدارة الاقتصادية والمالية الحكومية لليمن.

وفي هذا المسار يستحسن الأخذ بمفاهيم علمية حديثة عن الإدارة المثلى وإقامة دولة القانون ومنع المزيد من المسؤولية للموظفين العموميين ورفع مستوى أداء المصالح للمرافق العامة وتطبيق الشفافية والمحاسبة عند تسيير مصادر أموال الدولة ونفقاتها على مشروع التنمية، ولا ننسى في هذا الاتجاه نفسه تحسين مستوى الأجور ودخل الموظف العام وتأمين مصلحته في العمل لكي يكون على الدوام مضطعاً بواجباته القانونية وعنصراً مساعداً في تحقيق الأهداف ودفع مسعى الإصلاح إلى الأمام.

الإصلاحات الضريبية

وتجزم الدراسة أنه لا يمكن إصلاح إدارة الاقتصاد الحكومي بمعزل عن

الإصلاحات المالية والضريبية والإصلاح النقدي في مجال الحفاظ على أسعار العملة الوطنية مقابل سعر الصرف الأجنبي ومكافحة مظاهر التضخم الذي يعرقل النمو الاقتصادي على المدى الطويل، ولذلك فإن تهيئة الظروف للاقتصاد المالي في المرحلة الانتقالية لليمن سوف يفرض بالضرورة مراجعة النظام المالي السائد حالياً في البلاد وتطوير منظومة الموازنة العامة للدولة على أساس التخطيط الاستراتيجي الذي يربط أدوات المالية العامة بالأهداف والتركيز على الإنفاق العام - الرأسمالي والاستثماري - بأنظمة مالية وضريبية تساعد على تمويل قطاعات التنمية وخاصة التمويل والإنفاق الاستثماري على مشروعات المنافع العامة والهيكل الأساسية المرتبطة بخدمات البنية التحتية، وبما أن المركزية المالية في اليمن قد أثبتت (فشلتها) في اليمن خلال المرحلة الماضية عن تحقيق أهداف قطاعات التنمية واستراتيجية التخفيض لإعداد الفقراء أو التخفيف من ظاهرة الفقر الاجتماعي عن طريق توفير الخدمات الأساسية في عدة قطاعات هامة كالتعليم والصحة والكهرباء والمياه والصرف الصحي، وغيرها.

الانفاق

إن التحدي الرئيسي أمام السياسات الاقتصادية والمالية يجعل الدول وحكوماتها الوطنية تركز على زيادة حجم الإنفاق العام وتوجيه التمويلات الاستثمارية بأنواعها المباشرة وغير المباشرة لصالح إنماء اقتصادات البنية

التحتية وزيادة نصيب الفرد من الخدمات الأساسية في مجال الصحة والتعليم وتحسين البيئة والإسكان، ومن هنا نرى أن من واجب الحكومة اليمنية إعطاء الأولوية للاستثمارية لمثل هذه القطاعات المحفزة للنمو والاستقرار والتنمية المستدامة، ولا شك أن سياسة المالية العامة للدولة اليمنية - الاتحادية - سوف تعمل، بل ويجب أن تعمل كذلك بطريقة مختلفة عن النظام المالي السائد حالياً في البلاد والابتعاد عن (المركزية المالية) عند اتخاذ القرارات التي لا تستند على ترتيب تسلسل إصلاح الأنفاق العام أو بمعنى آخر أن حجم النفقات الرأسمالية في الموازنة العامة ينبغي أن تقوم على أساس التناسبات مقارنة بالنفقات الجارية فلا يعقل أن يسود الموقف المالي الراهن بتخصيص الموارد العامة ونفقاتها الجارية بنسبة 80% (نظراً لموازنة عام 2013م) وبناء عليه فإن هذا الحال لا بد وأن يتبدل على قاعدة جديدة من التناسبات فبدلاً من أن تكون المعادلة في معامل التناسب (1:4) تصبح خلال المرحلة الانتقالية الراهنة (1.5:3.5) تستمر بالتصاعد التدريجي إلى أقصى حد

قاعدة (العلاقة بين المركز والنظم المالية اللامركزية) وبالتالي فإن إعادة هيكلة الاقتصاد الحكومي يعني بالضرورة إعادة هندس السياسات المالية والتنسيق بين تخصيص الأموال واستخداماتها وفقاً للهدف المالي الفيدرالي، أو بمعنى آخر أن الإنفاق الاستثماري على قطاعات التنمية وتحديدًا في مجال النهوض بالبنية الأساسية وخدماتها لن يكون عن طريق - السلطة المركزية - وإنما بواسطة الوكلاء الحكوميين أي حكومات (الأقاليم)، وهذا مهمة معقدة جدا في ضمان التوازن والتنمية الشاملة على مستوى المحليات، وفي اعتقادنا أنه رغم صعوبة هذا المسار عند تطبيق النظم المركزية واللامركزية مالية إلا أن تحويل المسؤوليات المالية من المركز إلى السلطات المحلية وفي ظروف جديدة سيجعل حكومات (الأقاليم) في اليمن أكثر استجابة لاحتياجات الفقراء، ويحد من الفساد، ويشجع على تطبيق مبدأ المساءلة والشفافية والإنصاف والكفاءة في توظيف الإنفاق الرأسمالي والاستثماري لصالح التنمية المستدامة وزيادة مردود المنافع العامة من خدمات البنية الأساسية.

الشراكة

من الواضح أن اليمن من أكثر البلدان العربية التي تتلقى العون الفني والمساعدات الإنمائية الدولية وكذلك القروض الميسرة من البنك الدولي (w.B) وصندوق النقد الدولي (IMF) ولكن المشكلة القائمة هو عدم صياغة استراتيجية فعالة حول القدرة الاستيعابية المتعلقة باستخدام القرض في مجال التنمية. كما أن حجم العون الإنمائي والمساعدات من الدول الصديقة والمناحة لليمن لا يتم استخدامه بكفاءة عالية على مستوى قطاعات التنمية.. والواقع هناك فرص حقيقية ضائعة في هذا المجال ولكن يمكن للحكومة اليمنية الاستفادة منها في حال مواصلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية وإقامة شراكة ذكية مع القطاع الخاص في إطار التمويل الاستثماري لمشروعات البنية التحتية، ومن هذا المنطق ترى أن توجيه المعونة إلى تطوير قطاعات البنية الأساسية ومن خلال الدعم العام للميزانية ربما يساعد على سد (الفجوة التمويلية) للإنفاق الاستثماري والوصول إلى الأهداف المحددة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الراهنة والمستقبلية لليمن.

اجتماع لجنة الموازنة بمحافظتي عدن ولحج

عقدت لجنة الخطة والموازنة بعدن أمس اجتماعاً لها برئاسة المحافظ المهندس وحيد علي رشيد . ناقش الاجتماع العديد من القضايا المتعلقة باستكمال مشروع بنود الموازنة الخاصة لمحافظه عدن للعام القادم 2015م .. كما استعرض المجتمعون وحضور الأمين العام للمجلس المحلي بالمحافظة عبد الكريم شائف القضايا المتعلقة بتفعيل دور الأجهزة الإيرادية وسبل تحسين أداء تلك الأجهزة . وقد وجه المحافظ كافة المكاتب المعنية بالعمل على مشروع الموازنة وإخراجها بما يتواءم مع احتياجات المحافظة .

إجراءات خاصة بالمشاريع المشمولة بفوارق الأسعار بحجة

حجة/سبأ

أقرت اللجنة الفرعية للمناقضات بمحافظه حجة في اجتماعها أمس برئاسة رئيس لجنة المالية والتخطيط الحضري محمد صبار الجماعي البرنامج الزمني لاستعراض المشاريع المشمولة بقرار مجلس الوزراء بشأن فوارق الأسعار البالغ عددها 52 مشروعاً خدمياً وتنموياً . كما أقرت تكليف لجنة مختصة لرفع تقرير تفصيلي بخصوص تصنيف تلك المشاريع بغرض مراجعتها وإقرارها في الاجتماع القادم واتخاذ جملة من التدابير الفنية اللازمة لإنجاح المهام والاختصاصات المنوطة بالوحدة الهندسية والجهات ذات العلاقة . وأقرت اللجنة إعلان وإعادة النظر في عدد من المشاريع المعتمدة واستدعاء الجهات والمقاولين المخالفين وتطبيق العقوبات اللازمة بحسب القانون . واستعرض اجتماع المواضيع المتعلقة بأداء المهندسين والمقاولين وتقييم الإنجاز والعمل والإشراف على سير تنفيذ المشاريع بالمديريات ونسب الإنجاز في مشاريع السلطة المحلية المقدر حالياً بـ 48% .

إقرار تسليم مرتبات محافظة صنعاء عن طريق بنك التسليف الزراعي

أقر المكتب التنفيذي بمحافظه صنعاء في اجتماعه أمس برئاسة المحافظ عبد الغني حفظ الله جميل إلزام جميع المكاتب التنفيذية بتسليم المرتبات عن طريق بنك التسليف الزراعي "كاف بنك". وأوصى المكتب بضرورة الالتزام بالتوجيهات الرئاسية بهذا الخصوص لضمان عدم التلاعب وكذا القضاء على ظاهرة الازدواج الوظيفي والوظائف الوهمية. كما أزم مكاتب الخدمة المدنية والمالية بالمحافظة بمتابعة كافة المكاتب لضمان سرعة استكمال الإجراءات وفق ما هو متبع. واستعرض الاجتماع تقرير فرع الاتصالات وتقنية المعلومات بشأن مستوى تنفيذ البرنامج الاستثماري والصعوبات التي تعترض سير الأداء، حيث أوضح التقرير ماتم تسلمه من المشاريع الجارية، والعمل فيها والمتعثرة. وأكد الاجتماع على ضرورة خصم المديونية المسجلة على الموظفين لفرع الاتصالات اعتباراً من الشهر الجاري بالتنسيق المشترك بين مكاتب الخدمة والمالية والاتصالات. وناقش الاجتماع تقارير أداء مكتب الضرائب عن النصف الأول من العام الجاري ، وكذا تقرير مكتب التعليم الفني والتدريب المهني ووضع المعاهد الفنية وكلبات المجتمع، بالإضافة إلى تقرير فرع المؤسسة العامة للمسالخ عن ما تم انجازه في مركز المحافظة خلال الفترة الماضية من العام الجاري.